حوكمة النزاعات الاجتماعية الممتدة: بين إجراءات بناء السلام وطرق الأقلمة

Governance of protracted social conflicts: between peacebuilding measures and regionalization methods

أمال بلغالم

مخبر الأمن في منطقة المتوسط، جامعة باتنة1، الجزائر، amal.belghalem@gmail.com

عتيقة كواشي

مخبر الأمن في منطقة المتوسط، جامعة باتنة1، الجزائر، atika.kouachi@gmail.com

تاريخ الإرسال:2021/09/15 **تاريخ القبول:**2021/10/03 **تاريخ النشر:**2022/01/01

ملخص:

يهدف المقال لتوضيح أدوار الحوكمة الأمنية العالمية في سياق بناء السلام المجتمعي إستنادًا لتبني نماذج نزاعات مجتمعية متعددة، وذلك انطلاقًا من فرضية الضعف الدولاتي في معالجة المشكلات المجتمعية المطروحة على الساحة الأمنية، بما فيها مغذيات النزاع الداخلي، وصولاً إلى حتمية تبني مقتربات تفاعلية تدمج في طياتها الفواعل الرسمية وغير الرسمية، الحكومية وغير الحكومية، المنظمات الدولية وغير الدولية، العامة والخاصة في شكل قولبة منهجية جد منظمة خاضعة لكل معايير الشفافية والرقابة والفاعلية الدولية والمجتمعية، من خلال تحديد بؤر التوتر، التدخل لتجسيد الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام، التوجه نحو حفظ السلام، وأخيرًا بناء السلام الإيجابي.

الكلمات المفتاحية: *النزاعات الاجتماعية؛ بناء السلام؛ الحوكمة العالمية؛ الخصخصة الأمنية.*

Abstract:

This article aims at clarifying the global security governance in the context of community peace building according to adopting models of multiple societal conflicts and this on the basis of hypothesis of international weakness in solving societal problems raised on the security yard, including international conflicts of feeders to the invetability of adopting interactive proposals, combining formal & informal factors, governmental and non-governmental, international & non – international organizations, public and private. In the form of very organized methodical modeling subject to all standars of transparency and oversight, and international and societal efficacy by adjusting the stress points, intervention to materialize Preventive Diplomacy, PeaceMaking, Peace Keeping, and finallyheading to Positive Peace Building

Keywords: *societies conflicts, peace-building,global governance, privatization security.*

* **المؤلف المرسل: آمال بلغالم،** amal.belghalem@gmail.com

مقدمة:

عقب جملة التغيرات المحورية التي شهدتها الساحة الدولية على جميع الأصعدة والمستويات، خاصة الأمنية منها، بما فيها الانتقال من الحديث عن المستويات الدولية للنزاع، إلى الحديث عن المستويات المجتمعية ذات الصلة تحديدا بالأبعاد الداخلية المغذية، والتي تتحكم فيها متغيرات ضمنية، يتمحور فحواها حول مسببات حركية تنموية بالدرجة الأولى، حقوقية وإنسانية. أثبت فيها المقاربات الدولية أحادية المنهج فشلاً نسبيًا في معالجتها نظرًا لإرتباطها بالإنسان كوحدة تحليل أساسية.

هذا ما حتم البحث عن مقاربات جديدة تتكيف وطبيعة المتغيرات الحاصلة، مقاربات تدمج في سياق تحليلها بين فواعل رسمية وغير رسمية، حكومية وغير حكومية، عامة وخاصة في إطار عالمي شامل خاضع للرقابة المجتمعية من أدنى مستوياتها في إطار ما يعرف بـ " الحوكمة الأمنية العالمية " كوحدة تحليل أساسية تطبق بصفة دقيقة على نماذج النزاع المجتمعي ذي الأبعاد المتعددة، سعيًا لتحقيق ما يعرف بـ" السلام الإيجابي "من منظور إجراءات بناءه. لذلك تهدف الدراسة لتسليط الضوء على إجراءات بناء السلام، وفق تبني نماذج عالمية مختارة من النزاعات الإجتماعية الممتدة، من خلال محاولة تفعيل الأطر الحوكماتية، والتملص من مصيدة الإجراءات الكلاسيكية.

لذلك نتساءل عن: ما مدى فاعلية الأطر الحوكماتية الأمنية العالمية في تفعيل إجراءات بناء السلام المجتمعي تبعًا للنماذج المختارة؟

يتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة أسئلة ضمنية يدور فحواها حول:

- ✓ ما مضمون الأطر الحوكماتية الأمنية العالمية، الأسباب، السياقات والمحددات؟
- ✓ هل تعتبر النماذج المختارة للدراسة نماذج خاضعة لمنطق التعميم، أم أن للخصوصية المجتمعية لكل منطقة تأثير على ذلك؟
- ✓ على الرغم من أن الأمن مهمة دولاتية بإمتياز، هل يمكن الإقرار بهامشية دور الدولة مقابل فسح المجال للفواعل المدنية وإستراتيجيات القطاع الخاص؟

الإجابة عن هاته الإشكالية والأسئلة الفرعية الضمنية تحتم على الباحثين تبني **مقترب التحليل الشبكي** لدراسة ديناميكية الحركة التفاعلية بين الفواعل في سياق هيكلي منظم، إستنادًا **للمنهج التاريخي – المقارن** لفحص حقائق تاريخية في صيغتها الثلاثية كيف كانت؟ كيف أصبحت؟ و كيف ستكون؟مع دمجها بمنهج **دراسة الحالة** القائم أساسًا على إختيار نماذج محددة لإجراء الإسقاطات العملية، و يكون ذلك من خلال:

1) **بناء مفهوم النزاعات الإجتماعية الممتدة – العنف كوحدة تحليل أساسية –**
2) **مثيرات التصعيد الأمنية من منظور أنظمة التعقيد الإجتماعية –نماذج مختارة-**
3) **طرق أقلمة النزاعات الإجتماعية الممتدة – بين آليات وعوامل التدفق-**
4) **إستراتيجيات بناء السلام من منظور الحوكمة الأمنية العالمية**

1. بناء مفهوم النزاعات الاجتماعية الممتدة – العنف كوحدة تحليل أساسية:

أدت التغيرات العميقة في ديناميكية النزاعات العنيفة إلى إعادة النظر في مفهوم النزاعات وفق ما يتكيف وطبيعة المقتضيات الدولية والإقليمية خاصة على مستوى البعد المجتمعي، من حيث:

أ. نظرية إدوارد آزار حول النزاعات الاجتماعية الممتدة- مناقشة أكاديمية لتحول مفهوم الحرب

دعت نظرية إدوارد آزارد إلى إعادة النظر في نموذج كلوزوفيتشClausewitzianParadigmبعد سقوط الستار الحديدي، ودراسة كل من كالدور هولستي في 1990 من خلال أطروحته، موضحًا أنَ جوهر النزاعات الإجتماعية الممتدة، يكمن في النضال المطول والعنيف من قبل الجماعات المجتمعية بحثًا عن تلبية الإحتياجات الأساسية مثل: الأمن، الإعتراف، القبول، الوصول إلى المؤسسات السياسية، والمشاركة الاقتصادية(Drake, 1998, p. 53).

بمعنى : أنَ هذه النظرية أدرجت قضايا السياسة الخارجية، الأمن، الدولة، الحكم، دور الأمم المتحدة والمجتمعات داخل الدول، في ظل الإنخفاض في المعدل النسبي للنزاعات بين الدول عقب ظهور ما يعرف بـ" حروب من النوع الثالث"(Drake, 1998, p. 55).

إنَ نظرية إدوارد آزار تكشف عن أربع مجموعات من الشروط المسبقة، التي تؤدي على المستوى الداخلي وعبر الحدود إلى النزاعات الإجتماعية الممتدة وفق :

- **المحتوى المجتمعي:** وحدة التحليل الأكثر فائدة في حالات النزاع المجتمعي الممتد، كونها تركز على الهوية، العنصرية، البنية والعرقية، توضح العلاقة بينها وبين الدول، كما تركز على الفصل بين الدولة والمجتمع. كما يؤكد إدوارد آزار موقفه من خلال أنَ السيطرة على مجموعة طائفية واحدة لا تستجيب لإحتياجات المجتمعات الأخرى، ما يؤدي لإجهاد النسيج الإجتماعي، الذي يترتب عنه في النهاية تجزؤ أو نزاع إجتماعي مطول(Drake, 1998, p. 57) .
- **الحرمان من الإحتياجات الإنسانية:** إنَ الفشل في علاج الحرمان من الحاجات الإنسانية يزرع مكانة لنزاع إجتماعي مطول، فحسب تحليلات علم النفس ودراسات البيولوجيا والتنمية، فإنَ آراء آزار غير قابلة للتفاوض، وبالتالي فإحتمالية النزاع الإجتماعي عالية جدًا. يرتبط هذا العامل بمستويات التنمية الإنسانية وبمدى تكفل الدولة بالحقوق الأساسية، الأمن، الحرية، فضلاً عن إحتياجات الهوية.
- **الحوكمة ودور الدولة:** من وجهة نظر سياسية - إقتصادية من المحتمل أن تقل قدرة الدولة وسيطرتها على تنظيم المجتمع وحماية المواطنين، وبالتالي خطر نشوب النزاع الإجتماعي الممتد نتيجة التأثير المعاكس من المقاييس العالية للقمع السياسي، وفي هذا الصدد يشير آزار أنَ معظم الدول التي تعاني من نزاعات إجتماعية ممتدة تميل إلى أن تتسم بحكومات غير كفء وذات بنية داخلية هشة(Drake, 1998, p. 58).
- **الروابط الدولية:** من جانب العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية يتأثر تشكيل المؤسسات الإجتماعية والسياسية المحلية بدرجة كبيرة بأنماط الربط داخل النظام الدولي .

ب. الخصائص البنيوية للنزاعات الاجتماعية الممتدة:

من أجل تقييم مفاهيم النزاع الإجتماعي الممتد لابد من تحليل ثلاث محاور رئيسية على المستوى العالمي يتلخص فحواها حول:

- فرضية صراع الحضاراتClash Of Civilisations: لصامويل هناتجتون الذي يضع الحضارة في أوسع مستوى للهوية الثقافية.(Geneva Declaration, 2011, p. 39)
- نظرية الصراع البيئيEnvironmentalConflict: تماشيًا مع أطروحة النزاع الإجتماعي الممتد، تؤكد هذه النظرية على الحرمان من الموارد وحركة السكان كأسباب رئيسية لنزاعات الهوية الجماعية.
- نقد الإقتصاد السياسي الدولي: حيث أنَ الإدارة الليبرالية تهدف إلى الحفاظ على الوضع الراهن، من خلال إبقاء الأطراف غير المستقرة تحت السيطرة، عن طريق التعاون العام والخاص، من أجل التنمية، بحيث أنَ النزاعات الإجتماعية الممتدة لا تسعى لتحقيق أهداف سياسية، بل إلى إدامة المكاسب الإقتصادية.(Geneva Declaration, 2011, p. 39)

من هنا يتضح أنَ أبرز الخصائص البنيوية للنزاعات الإجتماعية الممتدة تتلخص حول:

- إستخدام العنف أحادي الجانبOne Sided Violenceبمشاركة ودعم الجهات الفاعلة من غير الدولة، بمعنى أن نطاق ممارسة العنف داخلي وليس بين الدول .
- الخصخصة التدريجية للعنف المسلح: ذلك أنَ الجهات الفاعلة في النزاع هي جهات فاعلة غير حكومية مثل: الجيوش الخاصة PrivateArmies، العصابات الإجرامية Criminal Gauges، الجهات المجتمعية المنظمةOrganized Communal Groups، المنظمات الإرهابية، العصابات، ذلك أنَ الخصخصة التدريجية للعنف المسلح تؤدي لعدم التماثل في القوى المتحاربة.
- الأساليب Methods: إستخدام الإرهاب، حركة العصابات، فضلاً عن المدنيين.
- نماذج التمويل The Model Of Financing: مصادر التمويل الخارجية والداخلية.
- الأهداف Objectives: من الأهداف العسكرية إلى الأهداف الإنسانية، ففيما يتعلق بالأهداف النهائية للنزاعات المجتمعية، يؤكد منظري الحروب الجديدة أنَ النزاعات الإجتماعية الممتدة لم تعد تتمحور حول الإديولوجية والقومية بل على نزاعات الهوية والجماعات الإثنية كآلية لتبرير المطالب الإقليمية.(Marchall , 2010)

ج. مصادر النزاعات الاجتماعية الممتدة حسب نموذج المستوى الخامس -الجذور التاريخية والجغرافية لأجيال النزاع-:

تتطلب نظريات النزاع بعد الحرب الباردة إطارًا تفسيريًا يعرف بنموذج المستوى الخامس The Five Level Model المقترح من قبل رامبسبوتامRamsbotham، ميال وود هاوس Miall& Wood-House الذي يحدد خمسة مصادر للنزاعات الممتدة، على النحو التالي:

- **المصادر العالميةGlobal Resources**: تترجم في إطار التحول الجيو – سياسي Geopolitical Transition، مثلاً في كل من البلقان والقوقاز، تتضح الفجوة الإقتصادية بين دول الشمال ودول

الجنوب،القيود البيئية Enviromental Contraints، إنتشار تقنيات الحروب الجديدة، رد الفعل الإيديولوجي للهياكل الهرمية – الإمبريالية عبر الوطنية، الدول المارقة Rogue States، والإرهاب الدولي.(Marchall , 2010)

- **المصادر الإقليمية Regional Sources**: إكتسب المستوى الإقليمي أهمية بعد الحرب الباردة ما أدى لظهور قضايا جغرافية محددة في صميم النزاعات، لذلك أصبحت أنظمة الإنتشار سببًا لتوسع نطاق النزاعات الإجتماعية الممتدة تبعًا لتحركات السكان.
- **دور الدولةThe Role of The State**: إضافة للعوامل السياقية على المستوى الدولي Contextual Factors ينبغي أيضًا مراعاة العوامل الهيكلية Structural Factors التي تلعب دورًا كمستوى تحليل وكأداة تحليل دولية، حيث يحدد هذا المستوى الأصناف الثلاث التي تبلور النزاعات وتؤدي لضعف المجتمع وفق الإنقسامات الثقافيةCultural Division، الإختلال الإجتماعيSocial Imbalance والتخصيص غير العادل Unfair Allocationكنتيجة حتمية للحرمان النسبي، هشاشة هياكل الدولة، وضعف المؤسسات، ما يجعل البؤرة منشرحًا للنزاع.(Marchall , 2010)
- **تعبئة المجموعات والديناميات بين الأطراف Group Mobilisation & Inter-Party Dynamics** يشير هذا المستوى إلى المصادر العلائقية بين أطراف النزاع، على إعتبار أنَ الإحتجاجات اللاعنيفة للشعوب الوطنية، الإستقلال الذاتي الإقليمي، الإحتكاك مع الطوائف المتشددة والطبقات العرقية تؤدي لتصعيد العنف وبالتالي تعزيز النزاع الإجتماعي الممتد .
- **النخب و الأفراد Elites &Individuals**: تلعب القيادة المتعددة دورًا مهمًا في النزاع، حيث أن ما يؤدي لإطالة أمد النزاعات الإجتماعية هو الأنشطة الداخلية للنخب.

هذه المستويات الخمسة التي حددت في سياق النموذج الخامس يتطلب تطبيق متغيراتها رسم خريطة النزاع كأداة تحليل في إطار تقنيات تفسير البيانات، التي تعتمد على العلاقات المعقدة القائمة على الإستيراد من العلوم الطبيعية للعلوم الإجتماعية. (Marchall , 2010)

وبالتالي فقد حفزت التغيرات العميقة في ديناميكية النزاعات العنيفة الأوساط الأكاديمية لتجاوز نظرية الصراع الموحد UnifiedTheory Of Conflict نحو تشكيل مدارس نظرية تحاول تفسير مصادر النزاع كالنظريات الداخلية InternalTheories والنظريات العلائقية RelationalTheories التي تركز على العلاقات بين أطراف النزاع، إضافة إلى النظريات التي تدمج الطرف الثالث.(Oberschall, 2007, pp. 197-198)

د. التغير في فئات العنف والنزاعات العنيفة _ محاولة الاقتراب من العنف أحادي الجانب:

يتم الحديث في هذا السياق عن الجماعات المدنية التي تظم مجموعات سياسية متنافسة محلية وفق معايير عرقية بين دولتين أو أكثر، وعادة ما يتسم هذا النظام السياسي بمقاومة الهيمنة الأجنبية، كما يقصد به إستخدام العنف الفعال دون أهداف حصرية " أحادي الجانب ."

أمَا في مجال النزاع والحوكمة شهدت السنوات الأخيرة إنشغالًا متزايدًا بجودة قاعدة الأدلة، حيث قام كل من يونغ Young، سوليسبيريSolsbury بتطوير الأدلة القابلة للقياس من خلال مراجعة الأدبيات المرجعية ذات الصلة بالموارد، النزاعات والحكم(Marchall , 2010)، مثل: الحروب في سيراليون، أنغولا،

جمهورية الكونغو الديمقراطية، بسبب الموارد الطبيعية كالألماس، النفط، الذهب والقصدير. هذه الثروات أدت لتشكيل أطر جديدة للتدخل تجسدَت في نموذج حوكمة الموارد(Bradford, 2007, p. 06) .

2. مثيرات التصعيد الأمنية من منظور أنظمة التعقيد الاجتماعية –نماذج مختارة-:

كما أشرنا سابقًا تتسم النزاعات الإجتماعية الممتدة بدرجة عالية من التغير، وللدولة دور وظيفي فقط في معالجة الإنتهاكات الناجمة عنها من خلال محاولة تفعيل الوسائل القانونية والمؤسسية، حيث أنه في حالة الدول الهشة، الضعيفة، الفاسدة والمنهارة، يتحول هذا النزاع إلى عنف مدروس وفق مقاربة حدودية أقرتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD من خلال الإعتراف بـ" الجوانب متعددة الأبعاد للهشاشة " - (OECD , 2012).

أ.مصادر النزاعات الإثنية المجتمعية من منظور دانييل كاتز–التصنيف ثلاثي الأبعاد:

حدد دانييل كاتزDaniel Katz أحَد منظري النزاع تصنيفًا ثلاثي الأبعاد يميز العناصر الرئيسية لمصادر النزاع يتلخص في الإقتصاد، القيم، والقوة، وفق:

- ✓ **الصراع الإقتصاديConflict Economic**: ينطوي على دوافع متنافسة للوصول إلى الموارد الإقتصادية بإستخدام أقصى الطرق لتعظيم المكاسب، مع عدم توافقية الأهداف، في إطار ما يعرف بـ" الفطيرة الإقتصادية Economic Pie " .
- ✓ **قيم النزاع Value Conflict**: تنطوي على عدم التوافق في أساليب الحياة، الإيديولوجيات Ideologies، التفضيلات Preferences، المبادئ والممارسات.(Fisher , 2000, p. 328)
- ✓ **نزاع القوة Power Conflict** : تعارض في رغبة كل طرف في الحفاظ أو زيادة مقدار التأثير في العلاقات، وهو ما يقود في بعض الحالات للإنتقال من حالات التوتر إلى المأزق. (Fisher , 2000, p. 328)، وفق مثيرات تصعيد تتمحور أساسًا حول كثافة وعدائية النزاعات التي تتغذى على الخوف والدفاع المبالغ فيه، بحيث يتحول التهديد إلى تهديد مضاد، ما يؤدي لإتباع نهج تنافسي بدلاً من خلق الثقة، تعميق الخلاف عوضًا عن التعاون،ما يؤدي للتصعيد، هذا الأخير الذي يدفع لتحديد مستويات النزاع وفق:

- النزاع الشخصيInterpersonal Conflict: جراء عدم التوافق بين الطرفين بصيغة مبدئية، يكون نتيجة فقدان عامل الإتصال، الذي يؤدي بدوره للإختلاف في الدوافع والقيم والأساليب، وهذا يدفع لتشجيع التكتيكات الشائعة بإستراتيجيات التهديد والإبتزاز التي تقود لتدوير النزاع الذي يتصاعد إلى حد إنهيار أو إنهاء العلاقة .
- النزاع بين المجموعاتInter Group Conflict: بين الجماعات العرقية أو في إطار مستويات صنع القرار، ويكون عادة جراء التنافس على الموارد كعامل مشترك للنزاع، هذا الأخير بدوره يحفز الممارسات التمييزية، التي تؤدي للتصعيد في تكاليف النزاع.(Fisher , 2000, p. 329)
- النزاع متعدد الأطرافMulti Party Conflict: يحدث بين المجتمعات، وفي إطار المصالح والمنظمات ذات الأولويات المتباينة في إدارة الموارد ووضع السياسات، تعرف هذه النزاعات بالنزاعات المعقدة ،كونها مزيج من المصادر الإقتصادية، القيمية والطاقوية(Fisher , 2000, p. 329)، هذا التعقيد في

كثير من الأحيان يكون خارج نطاق الإجراءات التقليدية ويتطلب نهج تعاوني لبناء توافق الآراء وفق الإستراتيجيات التالية:

- **مقاربة رابح– خاسر The Win – LoseApproach**: جراء ممارسات المنافسة والهيمنة والعدوان، بناءًا على إستراتيجيات القوة، تكون عادة جراء آليات مقبولة إجتماعيا، والنتيجة منهزم / متفوق نحو التصعيد .
- **مقاربة خاسر– خاسر The Lose – Lose Approach**: تتجسد في إستراتيجيات التنازلات نتيجة حتمية الخلافات، تكون فيها التكاليف أقل مما كانت عليه طريقة الربح – الخسارة، تستخدم الأطراف هذا النهج بشكل واقعي لتقسيم الموارد المحدودة لمنع التصعيد.
- **مقاربة رابح – رابح The Win – Win Approach**: عبارة عن محاولة واعية ومنهجية لتحقيق أقصى قدر من الأهداف على حد سواء لحل المشاكل بطرق تعاونية بدلاً عن الحرب، تركز هذه الطريقة على الإحتياجات والقيود المفروضة على كلى الطرفين بدلاً من التركيز على الإستراتيجيات الهجومية.(Deutch, 1973, p. 25)

ب. أبعاد النزاعات المجتمعية الممتدة – تداخل المثيرات الاقتصادية، السياسية والانفصالية:

من منطلق أنَ إختلاف وجهات النظر العالمية المتداخلة حول العنف والسلام يمكن أن يؤثر على الخيارات اللاحقة، حيث يعتبر البعض أنَ النزاع خلل غير منطقي في النظام، في حين يراه آخرون بأنه سمة عقلانية متأصلة في المجتمعات غير المتكافئة، وغالبًا ما تستند على تصورات غير قابلة للتوفيق، أمَا البعض الآخر فقد عرفه من منطلق أنه سلسلة من الأحداث العرضية المنفصلة(الإنقلابات، أعمال الشغب، التفجيرات)، تقاس بعدد الوفيات و أحداث النزاع. كما إعتبره البعض إستمرارية إجتماعية ناتجة عن عمليات طويلة الأجل أسفرت عن الحرب، نتيجة ضغوط مجتمعية شرعية .

في هذا السياق نجد أدبيات ضخمة تناولت أسباب النزاع مع مناقشات ونظريات مهمة حول: العوامل المؤسسية – السياسية(مؤسسات الدولة الضعيفة، صراعات السلطة والنخبة، الإستبعاد السياسي، إنهيار العقد الإجتماعي، الفساد، سياسات الهوية)، العوامل الإجتماعية والإقتصادية(عدم المساواة، الإستبعاد، التهميش،ضعف التماسك الإجتماعي والفقر)، وعوامل الموارد والبيئة(Deutch, 1973, p. 25)(.

تعتبر المحفزات الإنفصالية من الأسباب المهمة للنزاعات الإجتماعية الممتدة، حيث عادة ما يتم وصف الظاهرة من منطلق أنهَا ذو مبررات داخلية تتضمن عادة النزاع داخل حدود الدولة القائمة، فبعد 1990 تنامت النزاعات الإنفصالية جراء عدم المساواة الحقيقية، تحول المخاوف إلى أداة سياسية لتوجيه المصالح والإحتياجات العرقية، ويمكن تحديد 03 عوامل رئيسية أثرت على موجة النزاعات الإثنية وفق:

- **الإتجاه نحو التحول الديمقراطي:** سعيًا لمنح الأقليات العرقية فرصة لتأكيد الحقوق الجماعية المتصورة.
- **الإهتمام الدولي بحقوق الأقليات**: سعيًا لتجاوز مخاوف السيادة .
- **حقوق تقرير المصير**: تجاوز الفجوة القانونية التي أدت للتطهير العرقي وإنتهاكات حقوق الإنسان، ما يتطلب ويدفع نحو" الحوار متعدد الثقافات".(anova, 2006, pp. 153-154)

يتطلب نمط تحليل هذه النزاعات إطارًا شموليًا يتجاوز التركيز الواقعي للدولة و يتبنى وحدة تحليل المجتمع كونه يتمحور حول الهوية العرقية المستمدة من العامل التاريخي للذاكرة الجماعية، ليكتسب بذلك النزاع وفق ما يحدده مايكل براون أهمية سياسية، إقتصادية وإجتماعية يتحول على إثرها النزاع الإثني لـ " صدام المصالح والصراع على الحقوق، التمثيل السياسي، حرية الدين، الحفاظ على الهوية العرقية، الإستقلال الذاتي وتقرير المصير"(anova, 2006, p. 162)،هذا ما يلخص إشكالية العوامل السياقية كتعزيز خطاب الكراهية، الذي يعزز " النزاع العنيف" ليتحول الموضوع بعد ذلك إلى معضلة أمنية.

أمَا بالتركيز على الأبعاد الإقتصادية للنزاعات الإثنية من منظور الإقتصاد السياسي، لابد من دراسة العلاقة بين العولمة الإقتصادية والجريمة المنظمة، حيث تجادل هذه الفرضية بأنَ الدول التي تتميز بسوء الحكم السياسي هي الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث ترتفع فيها مستويات الفساد كون أنَ إستغلال الموارد الطبيعية تسيطر عليه شبكات عبر وطنية تتكون من مسؤولين حكوميين، ضباط الجيش والشركات الخاصة،التي تشكل ما يعرف بـ " التجارة السريَة للموارد الطبيعية " التي تدعمها " المجتمعات السياسية الناشئة " في إطار ما يعرف بـ " شبكات الظل Shadow – Networks "والتي تتموقع بدرجة كبيرة في الدول الهشة.(cuvelier & Vlassen, 2013)

كما تتضح العلاقة السلبية بين وفرة الموارد الطبيعية والديمقراطية (الجزائر، الغابون، الكاميرون) في إطار تشكل ما يعرف بـ " المرض الهولندي DutchDisease"، إنطلاقًا من أنَ الدول الغنية بالنفط تمر بما يعرف بـ " دورة البحث عن الريع " التي تتكون من أربعة مراحل : بناء الدولة State Building، الإستقرار Stabilisation، القوة Power، مرحلة الفشل الدولاتي(Krause & Muggah, 2011).

جـ-النزاعات المجتمعية من منظور أنظمة التعقيد الاجتماعية – الإقحام الجبري في المجال الأمني:

تقدم نظرية التعقيد مجموعة من الأدوات المفاهيمية المناسبة، لتحليل السياسة الدولية وتساهم في فهم ديناميكية السياسة الدولية، بحيث إلى جانب الإستعارات والنماذج الحسابية Métaphore & computationnel models،يساهم التعقيد في إعادة تنشيط النظم السابقة اعتمادا على الخصائص الرياضية للأنظمة الديناميكية على غرار نظرية الكارثة ونظرية الفوضى مثل ما أشار إليه روزنو " (Bousquet & Curtis, 2011) .

بحيث يقدم المنطق الهندسي الجديد لسبنسر وبراون Spence& Brown طريقة لإستيعاب التعقيد الذي تتسم به الظواهر الإجتماعية بالإعتماد على تبسيط منطقي لنظرية الإنبثاقEmergence Theory كمرحلة سابقة لإنتاج المعرفة(زقاغ، 2009، صفحة 189)، فمن بين المزايا التي يملكها التعقيد :

- ✓ تحسين فعالية النظريات السائدة: أي عدم الإستغناء عن البرامج البحثية العلمية الموجودة أصلاً في العلاقات الدولية، بل السعي نحو توظيف تبصرَات لتحسين الأداء و الفعالية بناءًا على ديناميكية تتنافى والوصف الإستاتيكي الذي لا ينسجم مع طبيعة الأنظمة.
- ✓ تمكين النظريات السائدة من صياغة إستبصارات جديدة: يحوي برادايم التعقد على خاصية التعلم فالعلاقة بين المنظومة المعرفية والعالم محل الملاحظة يجب أن تكون بمثابة حوار في إتجاهين .

- ✓ صياغة نماذج إستكشافية: كما تمت الإشارة سابقا فبراديم التعقيد لا يهدف لتقويض النظريات السائدة بل يمدها بإستبصارات جديدة ونماذج إستكشافية، تدرج في سياقها حتى النظرية الرياضية (زقاغ 2009، ص. 206)

لذلك لنا أن نتساءل حول السياق أو كيفية توافق المجتمعات البشرية مع نموذج التعقيد(Bousquet & Curtis, 2011, p. 48)؟ تتم الإجابة عن هذا السؤال في إطار التفاعل الإنساني – الجماعي، حيث أنَ الطبيعة التطورية للمجتمع الإنساني تنتج درجة عالية جدًا من النتائج التفسيرية المعقدة، و هو ما يوضح الجانب الفوضوي من مقياس التعقيد.

3. طرق أقلمة النزاعات الاجتماعية الممتدة-نموذج منطقة الساحل الإفريقي:

أ. آليات تدفق النزاعات الإثنية في إفريقيا

يعتبر كل من **لاك وروتشيلد**Lack&Rotchildأنَ هناك طريقتين يمكن من خلالهما تدفق النزاعات الإثنية " الإنتشار و التصعيد ". فالإنتشار يحدث عندما يزيد نزاع ما من إحتمال حدوثه في دولة ثانية مثلا:إنتقال العنف في رواندا إلى بورندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. أمَا التصعيد يحدث عندما يجذب العنف الإثني إليه فواعل أخرى مثل: جر العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية 1999 لسبع دول محيطة.أما الباحث مانوسميدلارسكيManusMidlarsky يعرف الإنتشار على أنه نوع معين من السلوك من خلال الزمان والمكان حسب نتيجة التأثير التراكمي للأحداث المستقلة. ويكون نتيجة للتفاعل بين مجموعات إثنية وعناصر محددة من بيئتها مثل: العوامل الإجتماعية – السياسية. كون أنَ الإنتشار هو إنتقال النزاع من المكان الأولي إلى الدول المجاورة، أمَا العدوى فتشير إلى مجموعة واحدة من إجراءات تقديم الدعم للجماعات في أماكن أخرى. وفي دراسة للباحثة أوانا ترونكاOanaTrancal في جامعة لافالLaval بعنوان La Diffussion Des Conflicts Ethniques حددت ثلاث آليات لتدفق النزاعات الإثنية في إفريقيا وهي: الإنتشارLa diffussion، العدوى La contagion، التصعيد Escalade .

جدول رقم 01 : آليات تدفق النزاعات الإثنية - النموذج الإفريقي –

المصطلح	التعريف	مثال
الانتشار La Diffussion	طريقة مباشرة للتجاوز و الانتقال . توسيع النزاع إنطلاقًا من الداخل إلى خارج الحدود الوطنية. ظاهرة إقليمية نتيجة إختيار متعدد من قبل الفواعل.	تدخل صربيا في نزاع الصرب ضد الحكومة الكرواتية 1995-1999 .
العدوى La contagion	طريقة غير مباشرة للتجاوز أعمال جماعية تحدد المبادئ التوجيهية لجماعة أخرى	إندلاع المواجهات العنيفة بين ألبان مقدونيا و الحكومة الكوسوفية المعززة بنجاح ألبان كوسوفو في جذب تدخل الناتو بجانبهم.
التصعيد Escalade	مرحلة جديدة من مراحل تطور النزاع عن طريق الإنتقال من مواجهات من مستوى منخفض إلى مراحل متطورة من العداء الذي يؤدي لتطور الحرب الإثنية بإشراك فواعل دولية .	النزاع الرواندي 06 أفريل 1996

Source : OanaTranca. La diffussion Des Conflicts Ethniques : Une Approachedynamique,etudeinternationales.vol 37, n4.dec 2006.P.506.

ب. عوامل تدفق النزاعات الاثنية الى دول الجوار

تتلخص في الشكل الذي حددته OanaTranca من خلال تحديد روابط و إتجاهات التأثير، مع إعتبار أن هذه المتغيرات مصدر أساسي لحساب مؤشر الإنتشار الذي يبين بدوره إحتمال الإنتشار من عدمه وفق:

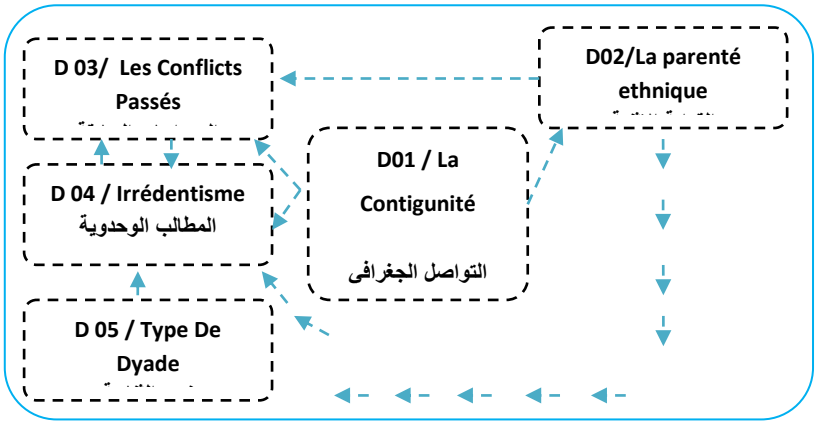

مخطط رقم 01 : مخطط توضيحي لعوامل تدفق النزاعات الإثنية لدول الجوار

Source : OanaTranca.Ladiffussion des conflictséthniques : une appochedynamique.étude internationales.Vol37.n° 04.04 décember 2006.P515.

- **التواصل الجغرافي La contiguité**: يؤدي تدخل دول الجوار في النزاعات الإثنية إلى إنتشار النزاع وتدويله بإشتماله المستوى الخارجي – نزاع ما بين الدول – بالإضافة إلى المستوى الداخلي الذي يميزه تنازع الجماعات الإثنية. مما يعزز تقوية المشاعر العدوانية بين الجماعات، إضافة لتضارب المصالح بين الدول" التواصل الجغرافي يخلق الضعف"، فحسب بول دياهيلPaul Diehel " التواصل الجغرافي شرط أساسي لتحول الخلاف بين دولتين إلى حرب: نموذج الشرط الكافي"، وستار موست Starr Most " النزاع داخل الدولة يزيد من إحتمالات مشاركة الدول المجاورة (Tranca, 2006, pp. 507-508).
- **القرابة الإثنية La Parenté ethnique**: أكدت المقاربة الأولية في إعطائها الأهمية البالغة للأصل المشترك والولاءات الإثنية التي تتجاوز التوزيع المكاني، بحيث في هذا الصدد يشير جون فاسكيز **John Vasquey** إلى أن تدخل الدول استنادا إلى عامل القرابة الإثنية والعامل الجغرافي يكون على مستويين:

المستوى الأول: يكون التدخل عن طريق تقديم الدعم الأساسي لنشاط جماعة إثنية مرتبط مباشرة بهذه الدول، وقد ينتج عن هذا الدعم تورط الدول في حرب مباشرة.

المستوى الثاني: يظم دول الجوار البعيدة عن ساحة القتال التي تقدم الدعم للجماعة الإثنية، لكن دون أن تدخل كأطراف مباشرة في النزاع.(bélanger & Others, 2005, p. 35)

- **الصراعات السابقة Les conflicts Passés**: التراكمات التاريخية – الصراعية سواء تعلقت بالحدود أو أحقية الإقليم، هو ما شجع الدخول بشكل مباشر في نزاعات دول أخرى قصد إضعافها. كون أنَ النزاعات المتكررة لفترات طويلة تميل إلى إنتشار السلوك النزاعي العدائي. (Tranca, 2006, p. 508)
- **المطالب الوحدوية Irrédentisme**: وجد كل من كارمي وجيمس Carmet & James أنَ الأزمات في سياق النزاع الوحدوي تختلف عن الأزمات في مجال تقنيات الحل من حيث خطورة التهديد وشدة العنف.
- **نوع الثنائية Type de Dyade**: هذه الثنائية المكونة من الدولة التي تشهد النزاع الإثني والدولة التي من المحتمل أن يتنقل إليها النزاع. فبداية النزاع في بلد يؤدي إلى زعزعة الإستقرار في الدول المجاورة جراء إنخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي، مع العلم أنَ إفريقيا تحوي 53 دولة من أفقر دول العالم، من حيث عدم الإستقرار السياسي واللاأمن الغذائي.(Tranca, 2006, p. 515)

إضافة للمتغيرات السابقة المحددة من قبل الباحثة **OanaTranca** هناك عاملين مساعدين على إنتشار النزاعات الإثنية في القارة الافريقية خصوصًا يتم تحديدها وفق :

- **اللاجئين**: حيث أظهرت الدراسات الحديثة أنه في ظروف معينة، يمكن للاجئين تشكيل تهديد للإستقرار الإقليمي عن طريق تأجيج التنافس على الموارد، وإمَا على عسكرة اللاجئين " منطقة البحيرات العظمى" (Judith, Krebs, & Senn, 2007, p. 05) .
- **تجارة السلاح**: جراء إنتشار الحركات التمردية ضد الأنظمة الحاكمة، ووجود التعاملات المشبوهة في شراء السلاح و المتاجرة به، والمتاجرة بالمعادن الثمينة.

4. استراتيجيات بناء السلام من منظور الحوكمة الأمنية العالمية- إشارات تطبيقية لنماذج عالمية

أ. ضبط المفاهيم، السياقات والمحددات الأساسية للدراسة

أولا /عمليات بناء السلام:

في دراسة أجرتها الباحثة فرجينيا بادج فورتنالVirginia Page Fortnaبعنوان: Does peacekeeping keep peace?، ركزت على ضرورة ربط مفهوم السلام بفترة ما بعد الحرب الباردة نتيجة تزايد موجة النزاعات الأهلية، وذلك من خلال التركيز على المجتمعيةcommunity، التمكينEmpowerment، والمشاركة في شكل منتظم يحوي التعاون، الإنسجام، الأهداف المشتركة، العلائقية والهيكلية المرتبطة بالعدالة التوزيعية سعيا لحل النزاعات وربطها بالقوة الناعمة(Virginia Page, 2004, pp. 269-270).

من هذا المنطلق يعتبر بناء السلام أحد المفاهيم الأساسية التي أفرزتها بيئة ما بعد الحرب الباردة، عقب تصاعد مستويات العنف، تزايد المنظمات الإرهابية، الأمن الإنساني، حماية حقوق الإنسان من التحديات العالمية، المجتمع المدني....الخ، ليشمل بذلك تعزيز الديمقراطيةPromotingdemocracy، التعددية-Multi

lateralism، التنمية والبيئة المستدامة بتظافر جهود الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية وفق مستويات متعددة تترجمها المقاربات العالمية كمقاربة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP.

لذلك تعبر عمليات بناء السلام من منظور SveltanaDjurdjevic عن مقاربة شاملة لمنع النزاعات، حلها وتحويلها، بهدف تحقيق الأهداف الإنسانية، حماية حقوق الإنسان، حقوق الأقليات، سعيًا للمنع، الوقاية وإعادة الحل بمنظور تعددي، يتم الإنتقال على إثره للأمن التعاوني(Djurdjevic & dimitrijevic, 2010, p. 17).

ثانيًا / الحوكمة الأمنية العالمية:

تتطلب تحديات القرن 21م أكثر من مجرد التنسيق مما يفرض اللجوء للرؤية العالمية-الشمولية وفق نظام رقابي مؤسساتي-توجيهي، متعدد الأطراف يتناسب مع حجم وطبيعة التحديات نفسها، لذا تم تبني خيار الحوكمة العالميةglobal governance من منطلق أنّها عملية تعاونية قيادية تجمع بين الأطراف الدولية وغير الدولية، الهيئات العامة، المجتمع المدني، القطاع الخاص، لتحقيق الأهداف المرجوة سعيًا لخدمة الإدارة الإستراتيجية ومعالجة التحديات العالمية، بفعالية، ديناميكية وشمولية في حدود المصالح الوطنية، وفق منطق القوة اللينة في ظل نظام ديمقراطي يتسم بالشفافية، ويبرز ذلك جليا في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة: البنك الدولي، المجتمع المدني العالمي(Boughton & bradford, 2007, pp. 11-12)، الفاعلون غير الحكوميين، وجميع الفاعلين على المستوى الدولي، الذين لا ينتمون للحكومة، تتضمن كل من: المنظمات غير الحكومية، الشركات، المجموعات العسكرية-الدولية.كل هذه التفاعلات تبرز أدوار الحوكمة العالمية في مجال بناء السلام بداية من خلال معالجة مشاكل الأمن الإنساني بما فيها التهديدات الأمنية الجديدة(مشاكل التعدد الإثني) عن طريق: تعزيز حقوق الإنسان، بناء قاعدة عالمية للقانون، تجاوز صراعات الدين والثقافة والعولمة، تجاوز العنف والإرهاب(فيشر، 2006، صفحة 38)

ب. التفاعلات الحوكماتية:

طبيعة النزاعات الإجتماعية الممتدة وديناميكيتها فرضت تدخل المنظمات الدولية غير الحكومية، منظمات المجتمع المدني، وكالات القطاع الخاص لموضعة المنظور الحوكماتي، في عمليات بناء السلام خاصة بعد جملة التطورات الديناميكة-الكيفية، وتزايد عدد المنظمات غير الحكومية العالمية ويتضح ذلك:

أولاً / الترتيبات الرسمية لبناء السلام ومعالجة مشاكل التعدد الإثني–إشارات تطبيقية-:

- بداية لم يتعدى دور الأمم المتحدة إصدار بيانات من مجلس الأمن عقب التدهورات الأمنية في النزاعات الداخلية كالنزاع الجيورجي-الأبخازي، تحث على الوقف الفوري للقتال بين الجماعات الإثنية وضرورة التأكيد على وحدة الأراضي وإدانة هجمات الأبخاز، مما حفز تدخل منظمة التعاون والأمن في أوروبا.(تقرير مجلس الأمن الدولي، 21 جوان 2005.)
- تفعيل وثيقة المبادئ الأساسية لتوزيع الإختصاصات، خلق المفاوضات البناءة، العمل على بناء عامل الثقة الإستراتيجي، مع التأكيد على التفاوض بين الجماعات الإثنية(جورجيا-أبخازيا) كحل للتسوية السياسية-السلمية التي تتطلب تنازلات متبادلة، أكدها الأمين العام للأمم المتحدة"كوفي عنان"لحماية حقوق الأقليات.

- دبلوماسية المؤتمرات: عقد القمم، الإتفاقيات والندوات، أبرزها: إتفاق 14 ماي 1994، مؤتمر 27 جويلية 1994، إتفاقة الهندسة والبناء في كل من جالي وزجديدي 19 جانفي 2001، نصت على بناء الثقة والتعاون وإستعادة التوازن بين الجماعات المتمردة من مدخل إقتصادي-تنموي.(مؤسسة ثقافة السلام).

ثانيا / العقل الجمعي وإديولوجية التلاقي من منظور المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية:

أوضحت الباحثتين ماريا بياريجيروزيMaria Pia Riggirozzi وديانا تيسي Diana Tussie في دراستهما : Pressing aheadwith new procedures for oldmachiney : global governance and civil society على ضرورة التوجه نحو الحوكمة متعددة المستويات التي يتوجب فيها مشاركة المجتمع المدني بكل آلياته، من منطلق كونه لا يعبر عن وحدة واحدة بل يشمل الأشكال والأحجام، المجموعات الرسمية وغير الرسمية، الجماعات متعددة المستويات، المنظمات غير الحكومية الوطنية والإقليمية، غير تابعة للدولة ولا للقطاع الخاص، حيث تسعى لتعزيز الإستقرار والديمقراطية، السلام، العدالة، التنمية المستدامة وإحداث عمليات التغيير الإجتماعي.

في هذا السياق نص ميثاق إستقرار القوقاز على ضرورة الإستعانة بمنظور الحوكمة العالمية من خلال ترجمته وتحويله لمفاهيم تتناسب وترتيبات الحفظ تبعا لمشاكل التعدد الإثني بين جورجيا-أبخازيا، بحيث طورت المنظمات غير الحكومية مجموعة آليات تعمل وفقها على تعزيز الأمن الإنساني وحماية حقوق الإنسان في مجتمعات ما بعد النزاع منها: بناء الشبكات التعاونية، لجان تقصي الحقائق، القضاء ورفع الدعاوي القضائية، التمكين وبناء القدرات، الإعلام والدعاية،...إلخ. حيث لا يشترط إستخدام كل هذه الآليات في منظمة واحدة، بل يتم العمل وفق مبدأ التخصص(riggirozi & tussie, 2001, p. 160).

أمَا ما تعلق بأبرز إسهامات القطاع الخاص في مجال النزاعات المجتمعية الممتدة تبعًا للنماذج المختارة :

- الإمدادات اللوجستيكية بالدعم المادي والعسكري للقوات للتوجه نحو المساعي السلمية الحميدة.
- إعتماد المدخل التدريبي للقوات الخاصة وفق مبادئ القدرة والكفاءة .
- خلق المجال للتنافس الحيوي بين القطاعات المدنية – المجتمعية و الحكومية: عامل التحفيز.
- جمع المعلومات بإستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة في مجال المعلومات الإستخباراتية: الرصد.
- فرض الرقابة الدورية بشكل منتظم يعكس مدى الشفافية و قابلية المحاسبة الدقيقة للمنظمات غير الحكومية ذات التمويل الخاص .
- السعي لتفعيل منطلق المدخل الحوكماتي على أعلى المستويات بمنظورات تشبيكية تحمل دلالات منهجية – عملية لقابلية تجاوز العوائق التنظيمية نحو تبني ما يعرف بخصخصة الأمن.(حسن الحاج، 2007، صفحة 39)

خاتمة:

من خلال دراستنا البحثية المعنونة بـ" **حوكمة النزاعات الإجتماعية الممتدة بين طرق الأقلمة وإجراءات بناء السلام** "، يتضح جليًا التغير في طبيعة معالجة القضايا العالمية ذات المنطلق المجتمعي من ناحية، وذات التشبيك التفاعلي من ناحية ثانية. تغير نتج عنه ضرورة أو حتمية إعادة النظر في طبيعة الفواعل

المشاركة في العملية التفاعلية في إطار حوكماتي. حيث أثبتت النماذج المختارة للدراسة نجاحًا – ولو نسبيًا – للمقاربة التشبيكية في معالجة الإشكال القائم، خاصة لإقترانها بمقتربات تنموية، حقوقية وإنسانية، بعيدًا عن الإجراءات الإقصائية التي تغذي العداوة المجتمعية مقابل تفعيل الأمن القومي. لذلك تمحورت جل الإهتمامات حول ضرورة البحث عن مقترب توازني بين الأبعاد التنموية، الحقوقية والأمنية، وهي من بين التوصيات التي يجب أن ترفع للجهات الوصية لدراستها وتحليلها بعيدًا عن كل الإعتبارات المصلحية الكلاسيكية .

ضف إلى ذلك من بين الإعتبارات الرئيسية التي يجب أن تأخذ بالحسبان في سياق دراسة النزاعات الإجتماعية وخيار الحوكمة الأمنية، الخصوصيات المجتمعية، فمن بين التأثيرات والمتأثرات النمطية مشكل الذهنيات، فما تتميز به منطقة الساحل الإفريقي مختلف عن ما تتميز به منطقة القوقاز، وما تتميز به منطقة القوقاز مختلف عن منطقة البلقان.....إلخ. هذا ما يحتم إفراد الإسقاطات العملية بنماذج محلية إستنادًا لخصوصيتها المجتمعية. فعلى إعتبار أن الأمن مهمة دولاتية بإمتياز فمن بين المقاربات الناجحة التي يجب أن تدمج، هي إشراك الدولة في سياق العملية الترابطية بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية، بمعنى في إطار بلورة المقاربة التشبيكية بين منظمات وشبكات المجتمع المدني العالمي، وإستراتيجيات القطاع الخاص، لابد أن تكون العملية التفاعلية تحت إشراف دولاتي، تجنبًا لأية إنتكاسات خطيرة تؤدي لتأزم الوضع.

قائمةالمراجع

باللغة العربية

1) علي أحمد حسن الحاج. (2007). خصخصة الأمن : الدور المتنامي للشركات العسكرية و الأمنية الخاصة. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية.
2) تقرير مجلس الأمن الدولي. (21 جوان 2005). قرار 1607: مجلس الأمن. ، الأمم المتحدة.
3) عادل زقاغ. (2009). النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية ". كلية الحقوق و العلوم السياسية، تخصص : علاقات دولية. جامعـــة باتنة 01.
4) مارتينا فيشر. (2006). المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات، الإمكانيات والتحديات. (يوسف حجازي، المترجمون) مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات.
5) مؤسسة ثقافة السلام. (بلا تاريخ). تقرير المجتمع المدني في منتصف عقد ثقافة السلام ، الفقرة : 10 ، قرار الجمعية العامة ، A/59/143. (محسن يوسف، المترجمون) الإسكندرية : منتدى الإصلاح العربي.

باللغات الأجنبية

6) anova, A. (2006, May). identity conflict and its implications for conflict management. UNISCI discusion papers(11).
7) bélanger, L., & Others. (2005). Foreign interventions & secessionist movements : the democratic factor. journals cambridge.
8) Boughton, j., & bradford, C. (2007, december). global governance : a new players, new rules. finance and devlopment journal.
9) Bousquet, A., & Curtis, S. (2011, march). Beyond models and metaphors : a complexity theory , systems thinking and international relations . . cambridge review of international affairs, 24(01).
10) Bradford, C. (2007). global governance for the 21 century. washington: reform the brooking institution.

11) cuvelier, J., & Vlassen, K. (2013, October). root & nathaniel Olin , Resources, conflict and governance : a critical review of the evidence . JSRP.
12) Deutch, M. (1973). the resolution of social conflict : constructive and destructive processes. new haven: CT, yale university press.
13) Djurdjevic , S., & dimitrijevic, v. (2010). Human rights and peace building in the western balkans . in : transnational terrorism, organized crime and peace building. London: palgrave macmillan.
14) Drake, J. c. (1998). The role of ideology in terrorists. Terrorism and Political Violence, 10(02), p. 53_85.
15) Fisher , R. (2000). source of conflict and methods of conflict resolution school of international service. the american university.
16) Geneva Declaration. (2011). Global burden of armed violence. Cambridge university press. Récupéré sur https://bit.ly/3zywpT1
17) Judith, V., Krebs, L., & Senn, D. (2007). Linking ethnic conflict & democratization: An assessment of four troubled regions. NewsLetter/National Center of Competence in Research, 1-27.
18) Krause, K., & Muggah, R. (2011). Global Burden of armed violence:Lethal Encounters . Cambridge University Press. Consulté le may 10, 2014, sur https://bit.ly/3hZbGll
19) Marchall , M. (2010). Major Episodes of political violence (MEPV) and conflict regions 1946 – 2008. center for systemic peace. Récupéré sur https://bit.ly/3u13dDf
20) Oberschall, A. (2007). conflict and peace building in divieded socities : responses to ethnic violence. london: Routledge taylor and francis group.
21) OECD . (2012). improving international support to peace the missing peace , conflict and fragility. oecd .
22) riggirozi , M., & tussie, d. (2001). pressing ahead with new procedures for old machiney : global governance and civil society . in : Volker rittberger . global governance and the united nations system. new york: United nations university press.
23) Tranca, O. (2006). La diffussion des conflicts ethniques : une approche dynamique. Etude international, 37(04).
24) Virginia Page, F. (2004). Does peacekeeping keep peace? International intervention and the duration of peace after civil war. International studies quarterly, 48(2), 269-292.